المجلة الدولية فى العلوم القانونية والمعلوماتية

The Role of Technology in Preventive Measures to Combat Money Laundering Crime

Dr. Muhammad A. A. Muhammad[1], *Dr. Suleiman M. Al-Hamid*[2]. *Dr. Saad M. A. Abu Alwan*[2].

[1] College of Law, King Faisal University, Kingdom of Saudi Arabia.
[2] Applied College, King Faisal University, Kingdom of Saudi Arabia.

Received: 20 Nov. 2023, Revised: 10 Dec.2023, Accepted: 30 Dec.2023.
Published online: 1 January 2024.

Abstract: This study aimed to highlight the role that technology can play in the preventive measures to combat money laundering, especially since money laundering crimes have become dependent on advanced technical techniques in addition to many electronic means that are currently available. This necessitated the development of advanced technical means and tools to combat money laundering.

The researchers used the case study methodology, which is characterized by many advantages that make it suitable for this study, including that it allows the collection of data from multiple sources. The study reached many results, the most prominent of which is that the phenomenon of money laundering passes in most of the stage of transfers through bank accounts, which must provide a degree of banking secrecy for customer accounts, which makes the matter of balancing between combating money laundering and maintaining the secrecy of customer accounts difficult and not Palliser. The most prominent of the recommendations of this study is that the legislation and laws of money laundering crimes must be revised and followed up with the necessary decisive, strict and rapid amendments, at least annually.

Keywords: Money laundering, Preventive measures, Artificial intelligence.

*Corresponding author e-mail: saadn3@hotmail.com

© 2024 SCINAT
ISCI Academy Publishing

دور التقنية في التدابير الوقائية لمكافحة جريمة غسيل الاموال دراسة حالة: جمهورية السودان

د. محمد الصادق عبد الله محمد[1]، د. سليمان محمد الحامد[2]، د. سعد مأمون عبدالرحمن أبوعلوان[2].

[1] كلية الحقوق، جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية.
[2] الكلية التطبيقية، جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية.

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى ابراز الدور الذي يمكن ان تلعبه التقنية في اجراءات التدابير الوقائية لمكافحة غسيل الاموال، خاصة ان جرائم غسيل الاموال اصبحت تعتمد على تقنيات تقنية متطورة بالإضافة الي العديد من الوسائل الإلكترونية المتوفرة حالياً. الامر الذي اوجب ضرورة تطور الوسائل والادوات التقنية المتطورة لمكافحة غسيل الاموال. استخدم الباحثون منهجية دراسة الحالة والذي يتميز بالعديد من المميزات التي تجعله مناسب لهذه الدراسة ومنها انه يسمح بجمع البيانات من مصادر متعددة حيث يتم جمع البيانات في منهج دراسة الحالة مثل المقابلات الشخصية والملاحظة الميدانية والوثائق والتقارير، مما يسمح بجمع معلومات غنية وشاملة عن الحالة المدروسة. توصلت الدراسة الي العديد من النتائج أبرزها ان ظاهرة غسيل الاموال تمر في اغلبيتها بمرحلة تحويلات عبر الحسابات البنكية والتي لابد من لها من توفير درجة من السرية المصرفية لحسابات العملاء، الامر الذي يجعل امر الموازنة ما بين مكافحة غسيل الاموال والحفاظ على سرية حسابات العملاء امراً عسيراً وليس باليسير. أبرز ما جاء في توصيات هذه الدراسة هي ان تشريعات وقوانين جرائم غسل الاموال لابد لها من التنقيح والمتابعة بالتعديلات اللازمة الحاسمة والصارمة والسريعة على الاقل سنوياً.

الكلمات المفتاحية: غسيل الأموال، التدابير الوقائية، الذكاء الاصطناعي.

المقدمة:

عبر الازمان يبحث المجرمون دائما على طرق متنوعة لإخفاء جريمتهم خاصة إذا كانت هذه الجريمة متعلقة بجرائم الأموال وعندها سيقوم بإجراء عمليات تمويه ومن ثم اظهارها للعلن هرباً من سؤال من اين لك بهذه الاموال؟، ومن ضمن الطرق التي اتبعها المجرمين هي ما يعرف غسيل الاموال.

سُميت هذه الجرائم بجرائم غسيل الاموال لأول مرة في الولايات المتحدة الاميركية خلال الفترة 1920 – 1930م حيث لجأت عصابات المافيا الي انشاء محال غسيل الملابس الاوتوماتيكية من أجل استثمار الاموال التي تحصلت عليها بطريقة غير مشروعة من تجارة المخدرات بغية اخفاء مصادر وأصول هذه الأموال. وكانت تضم الدخل الناشئ عن التجارة غير المشروعة في المخدرات الي الايرادات اليومية للمغاسل التي يخضع دخلها للضرائب، ولذا قيل بان ارباح التجارة غير المشروعة قد تم غسلها كما يتم غسل الملابس غير النظيفة لتصبح صالحة للاستخدام، وبهذا فإن الأموال ذات الاصل الاجرامي تغسل وتصبح نظيفة وبالتالي تصبح صالحة للتداول المالي والاقتصادي دون عائق. (الدوري، 2008)

مفهوم غسيل الاموال بشكل عام هي مجموعة من العمليات ذات الطبيعة الاقتصادية التي تتبع لتغيير صفة الاموال التي يتم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة لتظهر كما لو كانت نشأت اصلا من مصدر مشروع. (إسماعيل، 2019). اما الاموال غير المشروعة المصدر يطلق عليها المال القذر والتي يمكن ان يكون مصدرها تجارة المخدرات او المؤثرات العقلية وتجارة الاسلحة وتزوير العملات والتهرب من الضرائب وتجارة الرقيق واختلاس المال العام والفساد وغير ذلك.

شكلت عمليات غسيل الاموال هاجس لدى جميع الحكومات على مستوى العالم لذلك سعي المجتمع الدولي والاقليمي بمواجهة ظاهرة غسيل الاموال ذات المصادر المشبوهة والاجرامية، فتوصل المجتمع الدولي والاقليمي الي اصدار العديد من الاتفاقيات الاقليمية والدولية وذلك بغرض الحد من ظاهرة غسل الاموال. لا سيما ان مثل هذه الجرائم في سبيل مكافحتها لابد من تفعيل آليات التعاون الدولي للحد من هذه الظاهرة الاجرامية.

تقدم هذه الدراسة فوائد عديدة للعديد من الجهات اهمها وحدة مكافحة غسل الاموال، وعدد من الوزارات خاصة وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، والمجتمع عموماً خاصة ان نجاح جهود المكافحة من شانه ان يشيع الشفافية بين افراد المجتمع ويدفع بهم نحو الانتاجية التي تقود الي دفع عجلة اقتصاد البلد.

مشكلة الدراسة:

تترتب على جريمة غسيل الاموال العديد من الاثار السلبية على الدولة خاصة على الصعيد الاقتصادي، فهو يهدد النمو الاقتصادي لهذه الدولة لاسيما انه في بعض مراحل جريمة غسيل الاموال نجد ان هنالك اموال هائلة تدار خارج الإطار المصرفي، الامر الذي يؤدى الي تراجع عجله التنمية في الدولة وتعطل الاستثمار فيها.

وغالباً ما يلجأ مرتكب أو مرتكبي جريمة غسيل الاموال الي تحويلات مالية – إذا نجحت! – خارج الدولة او تحويلات عديدة عبر الدول للتمويه والتعتيم على تلك الاموال لإكسابها المشروعية والقانونية، وهذه التحويلات تؤثر بدرجة كبيره جدا على تدنى العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية الامر الذي يؤدى الي تفاقم الازمات الاقتصادية للدولة، خاصة انها اموال في الغالب لم تخضع للقوانين الضريبية للدولة.

مما سبق ذكره يمكننا أن نلخص مشكلة الدراسة في الاجابة على السؤال الرئيسي التالي:

كيف نوظف التقنيات الحاسوبية المتطورة خاصة تقنيات الذكاء الاصطناعي للمساعدة في إجراءات التدابير الوقائية لمكافحة جريمة غسيل الاموال؟

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي للدراسة هو:

إبراز أهمية ودور التقنيات الحاسوبية في اجراءات التدابير الوقائية في مكافحة جريمة غسيل الاموال.

© 2024 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

الاهداف الفرعية هي:

1. التعرف على التدابير الوقائية التي يمكن تطبيقها للحد والتقليل من جريمة غسيل الاموال؟
2. التعرف على الوسائل الالكترونية والتقنيات الحديثة التي استفاد منها مرتكب جريمة غسيل الاموال في جريمتهم.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة. خاصة ان هذه المنهجية تركز على دراسة الماضي كعامل رئيسي في حدوث الظاهرة محل الدراسة في الحاضر، وتوقعاتها المستقبلية. لا سيما ان منهج دراسة الحالة يعتبر طريقة للحصول على معلومات شاملة عن الحالة قيد الدراسة. (النور، 2011)

تم جمع المعلومات لهذه الدراسة من خلال اجراء عدد من المقابلات العلمية المطولة والمقيدة لعدد من المتخصصين في مجال سن القوانين واللوائح والانظمة القانونية والانظمة الحاسوبية والبنوك والمصارف، بالإضافة الي ذلك تم جمع المعلومات ايضا من خلال الرجوع والاطلاع على الوثائق والقوانين واللوائح التنفيذية لأنظمة مكافحة غسل الاموال الخاصة بعدد من الدول بالإضافة الي الانظمة الصادرة من الامم المتحدة في هذا الشأن، وذلك بغرض التدقيق عليها للتعرف على جوانب القوة لتعزيزها وجوانب الضعف لتقديم مقترحات لمعالجتها.

أهمية الدراسة:

الاهمية النظرية: يعتقد الباحث أن هذه الدراسة قد تساهم على النحو الآتي:

1. زيادة الاهتمام بتوظيف التقنيات الحاسوبية في اجراءات التدابير الوقائية في مكافحة جريمة غسيل الاموال.
2. يتوقع الباحث أن تمثل الدراسة إضافة للمكتبة العلمية يستفيد منها الباحثون وعموم المهتمين بالموضوع.

الاهمية التطبيقية: يعتقد الباحث أن هذه الدراسة تساهم فيما يلي:

1. تقديم خوارزميات حاسوبية وتقنيات ذكاء اصطناعي لمكافحة جرائم غسيل الاموال.

المبحث الأول- الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الاول: الإطار النظري (جريمة غسل الأموال من حيث المفهوم والأركان والعقوبات):

منذ ان اعتمدت الامم المتحدة مصطلح غسيل الاموال في العام 1988م، ظهرت العديد من الدراسات السابقة التي تناولت الاشكاليات المتعددة من تنامي هذه الظاهرة والآثار المدمرة لاقتصاديات الدول اضافة الي الاشكاليات الاجتماعية والسياسية لجرائم غسيل الاموال، كما ان بعض هذه الدراسات تناولت اهمية استخدام التقنيات الحاسوبية في الحد من تنامي هذه الظواهر. حيث أصبحت هذه الجريمة في الوقت الحاضر من أخطر الجرائم الاقتصادية التي ترتبط بالجريمة المنظمة، إذ أن هذه الجريمة جريمة استثنائية مركبة أي أن وقوع هذه الجريمة لا بد من وقوع جريمة قبلها يتم الحصول من خلال الجريمة الأولى على الأموال غير المشروعة، وتصبح الأموال المغسولة كأنها مشروعة. لذلك سنتناول هذا المبحث من خلال التقسيم التالي:

أولاً: مفهوم جريمة غسل الأموال:

لقد صدر في السودان قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة 2014م ولكنه لم يعرف غسل الأموال لذلك لا بد من أن نلجأ للفقه، وقد تعدد التعريفات الفقهية في تحديد معنى غسل الأموال، حيث أن بعضهم ضيقوا من مفهومه خاصة التعريفات التي تقتصر على الأموال المتحصلة من الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية فقط، أما البعض الآخر فقد عرفها بالمفهوم الواسع الذي يشمل جميع الأموال القذرة التي يتم غسلها حتى تصبح وكأنها مشروعة.

1. تعريف جريمة غسل الأموال لغةً:

دراسة ابن منظور (711هـ) عرف غسل لغةً يقال: غسل الشيء يغسله غسلاً، وقيل الغسل مصدر من غسلت، وشيء مغسول، (دراسة ابن منظور، لسان العرب، 36/5). بينما الأموال لغةً: جمع مال؛ مال الرجل ويمال مولاً ومؤولاً إذا صار ذا مال، ومال فلان أي أعطاه المال، الممول هو ما ينفق على عمل ما. (ابن منظور، 111/6).

2. تعريف جريمة غسل الأموال اصطلاحاً:

غسل اصطلاحاً: هو محاولة تغيير صفة المال التي اكتسبت منها بطريقة غير مشروعة وقذرة إلى صورة تبدو وتظهر للعيان على أنها مشروعة ونظيفة، (شريط، 2010)

دراسة عيد (2000) عرفت غسل الأموال : هي أي عملية من شأنها إخفاء المصدر غير المشروع الذ اكتسبت من الأموال،

كما عرفتها القوانين المقارنة: كل سلوك ينطوي على اكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو ضمانها أو استثمارها أو نقلها أو تحويلها أو التلاعب في قيمتها إذا كانت متحصلة من جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة (2) من هذا القانون مع العلم بذلك ، متى كان القصد من هذا السلوك إخفاء المال أو تمويه طبيعته أو مصدره أو مكانه أو صاحبه أو صاحب الحق فيه أو تغيير حقيقته أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك أو عرقلة التوصل إلى شخص من ارتكب الجريمة المتحصل منها على المال، المادة (1/ب) من قانون مكافحة غسل الأموال رقم 80 لسنة 2002م المعدل بالقانون رقم 78 لسنة 2003م 2003/6/8م

أما الأموال جاء تعريفها في المادة (3) من قانون غسل الأموال السوداني لسنة 2014م بأنها: يقصد بها الأصول المالية وغير المالية، وكافة أنواع الممتلكات، سواء كانت مادية أو غير مادية، منقولة أو غير منقولة، أياً كانت كيفية الحصول عليها، والوثائق والمستندات القانونية أياً كان شكلها بما فيها الإلكتروني أو الرقمي التي تثبت حقاً أو منفعة في هذه الأصول وتشمل الائتمانيات المصرفية والشيكات السياحية والشيكات المصرفية وأوامر الدفع والأسهم والأوراق المالية والسندات والكمبيالات وخطابات الاعتماد وأي فوائد أو أرباح أو أي دخول أخرى ناتجة عن هذه الأموال أو الأصول الأخرى. (المادة (3) من قانون

© 2024 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة 2014م . هذه المادة تقابل العديد من المواد في القوانين المقارنة مثل المادة(1/أ) من قانون مكافحة غسل الأموال رقم 80 لسنة 2002م المعدل بالقانون رقم 78 لسنة 2003م 2003/6/8م.

ثانياً: أركان جريمة غسل الأموال:

جريمة غسل الأموال ليست جريمة أصلية، بل هي بطبيعتها جريمة تبعية ومستقلة، يفترض قيامها وقوع جريمة أصلية سابقة عليها تتحصل منها أموال غير مشروعة لكونها ذات مصدر إجرامي يراد غسلها وتنظيفها لتتحول إلى أموال مشروعة في البداية كان يؤخذ بالنطاق الضيق للأموال المتحصلة من المخدرات فقط، ولكن الآن غالبية الدول تأخذ بالنطاق الواسع الذي يمثل ركناً مفترضاً لكي تقع جريم غسل الأموال بالإضافة لذلك يلزم توافر الركن المادي والركن المعنوي في كل جريمة منها وذلك كما يلي:

1. الركن المفترض (الجريمة الأصلية أو الجريمة السابقة والأولية):

دراسة (الشاذلي،2021) الجريمة الأصلية أو الأولية أو السابقة، اللازمة لإمكان قيام جريمة غسل الأموال هي الجريمة التي تحصلت منها الأموال غير المشروعة، ويهدف الجاني بسلوكه المجرم تحويلها إلى أموال ذات مصدر مشروع، في البداية كان يؤخذ بالنطاق الضيق للأموال المتحصلة من المخدرات فقط، ولكن الآن غالبية الدول تأخذ بالنطاق الواسع لتشمل جرائم أخرى.

سارت التشريعات الوطنية على هدى الاتجاه الدولي في تحديدها للجرائم التي تشكل مصدراً للأموال غير المشروعة وجاءت على سبيل الإطلاق بينما كان سابقاً يتبع الأسلوب الحصري فقط.

الركن المفترض لهذه الجريمة هو محل جريمة غسل الأموال، ومحل جريمة غسل الأموال هي الأموال والمتحصلات لأي نشاط غير مشروع وعرف نظام مكافحة غسل الأموال السوداني لسنة 2014م الأموال بأنها: يقصد بها الأصول المالية وغير المالية، وكافة أنواع الممتلكات، سواء كانت مادية أو غير مادية، منقولة أو غير منقولة، أياً كانت كيفية الحصول عليها، والوثائق والمستندات القانونية أياً كان شكلها بما فيها الإلكتروني أو الرقمي التي تثبت حقاً أو منفعة في هذه الأصول وتشمل الائتمانيات المصرفية والشيكات السياحية والشيكات المصرفية وأوامر الدفع والأسهم والأوراق المالية والسندات والكمبيالات وخطابات الاعتماد وأي فوائد أو أرباح أو أي دخول أخرى ناتجة عن هذه الأموال أو الأصول الأخرى. (المادة (3) من القانون السوداني لمكافحة غسل الأموال سنة 2014م؛

كما عرفت أيضاً المتحصلات بأنها: يقصد بها الأموال الناتجة أو العائدة أو المتحصل عليها مباشرة أو بشكل غير مباشر من ارتكاب الجريمة الأصلية، وتشمل العائدات، أو الفوائد أو المكاسب أو الأرباح الأخرى الناتجة من تلك الأموال سواء ظلت كما هي أو تم تحويلها كلياً أو جزئياً إلى أموال أخرى.

يرى الباحثون بأن من الافضل توضيح عملية اكتساب هذه الأموال داخل السودان أو خارجه لذلك اقترحت الدراسة تعديل نص المادة (3) في مصطلحي الأموال والمتحصلات تمشياً مع الاتفاقيات الدولية التي صادق السودان عليها.

2. الركن المادي لجريمة غسل الأموال:

يكون الركن المادي لهذه الجريمة هو السلوك الإجرامي والنشاط الذي يظهر للعالم الخارجي بشكل محسوس بمظهر مادي لإخفاء مصدر الأموال غير المشروعة، لكن السلوك الذي يجرمه المشرع السوداني يجب أن ينصب على مال حدده القانون ويعد محلاً للسلوك الإجرامي هو الأموال أو المتحصلات أو العائدات ذات المصدر الجرمي، وحسب القانون السوداني لتعريفه للجريمة الأصلية في المادة (3): يقصد بها كل فعل يشكل جريمة بموجب أي قانون ساري في السودان وأي فعل يرتكب خارج السودان إذا كان يشكل جريمة وفقاً لقوانين البلد الذي أرتكب فيه ويشكل جريمة أيضاً في السودان.

ويتمثل الركن المادي في الصور التي نص عليها المشرع السوداني في المادة (35) وهي لا تخرج عما يلي:

- **تحويل الأموال أو نقلها أو استبدالها وكان مصدرها غير مشروع:**

يتحقق الركن المادي لجريمة غسل الأموال بمجرد إتيان أي سلوك يصدق عليه وصف تحويل أو نقل أو استبدال الأموال المتحصلة من مصدر غير مشروع ويتضح ذلك السلوك في:

أ/ تحويل الأموال الكترونياً حسب المادة (3): يقصد به أي معاملة مالية تجرى نيابة عن المنشئ من خلال مؤسسة مالية بوسائل إلكترونية بهدف إتاحة مبلغ من المال لشخص مستفيد في مؤسسة مالية أخرى دون اعتبار لما إذا كان المنشئ والمستفيد هما نفس الشخص.

يرى الباحثون أن هذا التعريف لا يغطي كل أنواع التحويلات التي يشملها (تحويل أموال) المذكور في تحويل الأموال لا يقتصر على التحويل المصرفي البرقي فعلى سبيل المثال يمكن أن يكون التحويل غير مصرفي من خلال تحويل النقد الوطني – الجنيه السوداني – منخفض القيمة خاصة مع التضخم إلى نقد أجنبي ذو قيمة كبيرة أو من خلال شراء الأشياء الثمينة ذات القيمة المرتفعة مثل المجوهرات والذهب.

ب/ النقل: يقصد به أي نقل مادي دخولاً وخروجاً لعملات أو أدوات قابلة للتداول لحاملها من بلد إلى بلد آخر، ويشمل أي من طرق النقل الآتية:

1/ النقل المادي بواسطة شخص طبيعي أو في أمتعته المصاحبة له أو سيارته،

2/ شحن العملات من خلال حمولة منقولة معبأة في حاويات،

3/ استخدام البريد لنقل عملات أو أدوات قابلة للتداول لحاملها بواسطة شخص طبيعي أو اعتباري.

يقصد به النقل المادي للأموال لمحاولة غسلها وأكثر الطرق يتم عبر تهريب الأموال والعملات خارج الدولة التي حصل منها المتهم في الجريمة على الأموال ذات المصدر غير المشروع عبر نقلها براً أو بحراً أو جواً إلا أن غالبية الدول تضع قيود على تداول العملات الصعبة مما يلجأ الجناة إلى جمعها من السوق السوداء حيث يترتب عليها اثر سالباً بارتفاع سعرها ونقصها في السوق.

3/ الاستبدال: يقصد به مقايضته بمال آخر من نقدي إلى شراء سيارات أو عقارات بأسعار مرتفعة أو عملات أجنبية

- **إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للأموال أو المتحصلات أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها:**

© 2024 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

يحاول من يتحصل على مال من مصدر غير مشروع خاصة أن كانت أموالاً كثيرة، إخفاء أو تمويه حقيقة هذه الأموال من خلال تحريكها عبر قنوات شرعية كي يؤدي إلى طمس وتمويه الطبيعة الحقيقية لها، وتتسع طرق ووسائل التمويه لدى غاسلي الأموال منها:

1/ شراء المشروعات المفلسة مثل الفنادق والمطاعم وشركات الصرافة.

2/ استخدام البنوك الصورية والشركات الأجنبية الوهمية في عمليات التحويلات وخطابات الضمان وغيرها.

3/ إعادة الأموال السابق إيداعها في الحسابات الأجنبية إلى الحسابات التي خرجت منها.

3. الركن المعنوي لجريمة غسل الأموال:

جريمة غسيل الأموال من الجرائم العمدية التي يلزم لقيامها توافر الركن المعنوي للجرائم العمدية وهو القصد الجنائي، ويتكون القصد الجنائي من عنصرين هما: عنصر العلم، وعنصر الإرادة.

أولاً: عنصر العلم.

يجب أن يعلم الجاني في جريمة غسل الأموال بأن المال غير المشروع محل الغسيل متحصل من نشاط إجرامي، فإذا كان الجاني يجهل أن المال غير المشروع قانونياً عن حسن نية أنه نظيف، فلا يقوم القصد الجنائي لتخلف أحد شروطه وهو عنصر العلم، كما يتوجب أن يعلم الجاني في جريمة غسل الأموال أن العمليات التي يقوم بها من شأنها تنظيف المال القذر غير المشروع وإدخاله إلى حيز الوجود المالي بصورة يبدو فيها المال مشروعاً، فإذا انتفى علم الجاني بذلك وكان حسن النية فلا يتوافر القصد الجنائي لديه.

ثانيا: عنصر الإرادة

إضافة إلى عنصر العلم يتطلب القصد الجنائي توافر عنصر الإرادة والمتمثل بإرادة الفعل وإرادة النتيجة الجرمية، فيجب أن يريد الجاني في جريمة غسل الأموال كافة عناصر الركن المادي، إضافة إلى إرادته لتحقيق النتيجة الجرمية والمتمثلة في تنظيف المال غير المشروع، وإظهاره على أنه مال مشروع متحصل من نشاط مشروع.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة:

1- دراسة (حلمى، 2015) الذي تناول في دراسته اربعه مباحث مهمه وهي: وسائل مكافحه ظاهره غسيل الأموال على المستوى الدولي & وسائل مكافحة ظاهره غسيل الأموال في تشريعات بعض الدول & وسائل مكافحه ظاهرة غسيل الأموال في التشريع المصري & دور اتحاد بنوك مصر في مكافحة عمليات غسيل الأموال، كما قدمت الدراسة العديد من التوصيات من أهمها ضرورة عقد اتفاقية دولية لمكافحة عمليات غسيل الأموال على غرار اتفاقية الأمم المتحدة التي عقدت في فيينا عام 1988م وحث الدول الأعضاء على الالتزام بها واتخاذ التعديلات التشريعية التي تتلاءم مع احكام الاتفاقية، إضافة الي توصيات خاصه بالبنوك وضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة والحازمة للحد من هذه الجرائم.

2- دراسة (الدوري، 2008) والذي تناول في دراسته الاضرار التي تتسبب فيها جرائم غسيل الأموال من أضرار اقتصادية واجتماعية وسياسية وجنائية والتي تمتد من المجتمع المحلي والدولي، أيضا تناول أسباب تنامي ظاهره غسيل الأموال وهي التجارة في المحرمات مثل المخدرات، والفساد الإداري مثل الرشاوي والعمولات. كما تناول الدوري طرق لمكافحة وذكر العديد من المعوقات التي تواجه غسيل الأموال.

3- دراسة (اسماعيل، 2019) والتي ذكر فيها ان جرائم غسيل الاموال تعتبر من اخطر جرائم الاقتصاد الرقمي، بل انها التحدي الحقيقي امام مؤسسات المال والاعمال، وهي ايضا امتحان لقدرة القواعد القانونية على تحقيق مواجهة الانشطة الاجرامية ومكافحة انماطها المختلفة، وتناول البحث عدة محاور وهي مفهوم ظاهرة غسل الاموال ومراحلها وتطورها وطبيعتها القانونية وعوامل انتشارها & محل جريمة غسل الاموال وعقوباتها & الآثار المترتبة على جريمة غسيل الاموال (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية).

4- دراسة (الشاهد، 2021) والتي استعرضت مشكلة غسيل الاموال في العام وآثارها الاقتصادية وضوابط مكافحتها في بعض الدول الاجنبية والعربية والمنظمات العالمية. وقد استندت الدراسة الي عدد من التقارير والدراسات الصادرة عن جهات دولية مختلفة مثل صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، المفوضية الاوربية وغيرها من المنظمات والجهات الدولية التي تنشط في مكافحة غسيل الاموال، بالإضافة الي تقارير قطرية وإقليمية صادرة عن جامعة الدول العربية ومؤسسه الأهرام المصرفية.

5- دراسة (مزاهدية، 2021): هدف هذا البحث الي معالجة الإطار النظري لظاهرة غسل الأموال وآليات مكافحتها في الجزائر. وذلك بتطبيق مقاربة استقرائية تحليلية. وقد خلص البحث على ان ظاهرة غسل الأموال هي أحد صور الجرائم الاقتصادية. حيث ساهم الانفتاح والتطور التكنولوجي والمعلوماتي وشيوع المراكز الخارجية في اتساعها. لذا اصبحت الحلول غير الاعتيادية انجع الاساليب في مكافحة الظاهرة التي تعتمد تطبيقات الكترونية يصعب الكشف عنها بأساليب الرقابة الروتينية. بينت الدراسة الاثار السلبية لهذه الظاهرة على الاقتصاد الجزائري.

6- دراسة (نضال، 2020): سلطت هذه الدراسة الضوء على اهم الآليات التي واجه بها المشرع هذه الجريمة عن طريق مؤسساته المالية والمصرفية، كما حاولنا الدراسة التطرق لأهم التدابير المخولة للبنوك لمكافحة هذه الجريمة. كما قدمت توصيات الي ضرورة الزام البنوك بضرورة التغاضي عن مبدأ السرية المصرفية عند الشك في مصدر الأموال، كما عليها ان تفعل دور الرقابة الداخلية والخارجية، وان تبلغ الجهات المختصة عن جميع العمليات المالية المشبوهة لردع أي تواطؤ مع المجرمين.

7- دراسة (فضل الله، 2018): هدفت الدراسة لمعرفة الجهود العالمية والمحلية لمحاربة ظاهرة غسيل الأموال بالتصدي لهذه الظاهرة العالمية والضارة على الاقتصاد الوطني مع المحافظة على سرية الحسابات لدى العملاء وفقاً للقانون، وقد كانت مشكلة الدراسة في اثر الإجراءات التي يمكن ان تتخذها البنوك ويمكنها ان تلعب دوراً فعالاً في سبيل الوقائية من ظاهرة غسيل الأموال والكشف عنها عن طريق البنوك وتجعلها قادرة وتقوم بدور فعال في التصدي لعمليات تبييض الأموال التي لها اثر مباشر بالسرية المصرفية. اهم نتائج الدراسة توصلت اليها العلاقة الوثيقة بين مكافحة ظاهرة غسيل الأموال والسرية المصرفية لحسابات العملاء. وقد اوصت الدراسة لابد من إيجاد تشريعات وقنوات اكثر صرامه لمكافحة هذه الظاهرة للحد من انتشارها لما لها من آثار سالبة على المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً مع المحافظة على سرية الحسابات.

8- دراسة (شاهين، 2009):هدفت الدراسة الي بلورة إطار فكري حول الاستراتيجيات المصرفية المتبعة من قبل البنوك في متابعة عمليات غسيل الأموال

© 2024 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

وسبل تطويرها، وذلك من خلال الوقوف على الاليات والوسائل المستخدمة في معالجة هذه الظاهرة، والعوامل المؤثرة فيها، وقد أوضحت الدراسة مدى تأثير هذه الظاهرة ونتائجها السلبية على مجمل النشاط المصرفي، وأوصت بضرورة اتخاذ مجموعة من الإجراءات اللازمة في هذا الخصوص مع التركيز على بعض القضايا والموضوعات التي تتطلب توجيه عناية واهتمام خاص بها لوقاية الجهاز المصرفي وحمايته من الاخطار الناجمة عليها.

9- دراسة (أبوعلون، 2021): هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية وفائدة حوسبة السلطة القضائية في حكومة السودان الإلكترونية، إضافة إلى التعرف على المعوقات والتحديات التي تواجه التحول الإلكتروني للسلطة القضائية. كما قدمت الدراسة مقترحات مناسبة لحوسبة كافة الإجراءات العدلية في السودان، ابتداءً من رفع الدعوى القضائية وحتى صدور الحكم وما يتبع ذلك من حق المتخاصمين في الرفع للمحكمة العليا مروراً بمحكمة الاستئناف قدمت مثل توضيح الفوائد والإيجابيات وإبراز الآثار الإيجابية لحوسبة السُلطة القضائية على المجتمع السوداني. كما ركزت الدراسة على أهمية عملية تدريب الكوادر التي ستتعامل مع هذا النظام الحاسوبي ابتداءً من القضاة ووكلاء النيابات وكتاب العدل من منسوبي السُلطة القضائية وانتهاءً بالمستفيد الأساسي من الخدمة وهو المواطن السوداني.

تعليق الباحثون على الدراسات السابقة:

اتفقت جميع الدراسات السابقة بان جرائم غسل الأموال من الجرائم التي تتخطي الحدود ويمكن وصفها بانها جرائم عابرة للدول والقارات، وان هنالك اثار كارثية لمثل هذه الجرائم يمكن حصرها في الاثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما تناولت بعض الدراسات الاستراتيجيات التقنية الالكترونية للمصارف والتي من شانها ان تخفف من اثار هذه الجرائم.

4- المناقشة والاستنتاجات:

منذ نهاية العام 2018م شهد السودان العديد من الاضطرابات السياسية المتعاقبة والمتلاحقة، التي اثرت بدورها على العديد من نواحي الحياة اهمها النواحي الاقتصادية والاجتماعية في السودان. وقد تطورت النزاعات الاقليمية والازمات السياسية فأصبح تطبيق القوانين وتنفيذ اللوائح صعب للغاية للعديد من الاسباب.

هذا الواقع ترك مجال خصب لعمليات غسيل الاموال فقد ساهم في زيادة الطلب على نزوح رؤوس الاموال للبحث عن اماكن امنه اخرى في العالم، كما ان عمليات المراقبة التقنية والالكترونية ومتابعة الاموال المغسولة والتعرف على مصدرها وفتح البلاغات القانونية وتبليغ جهات الاختصاص اصبحت في غاية الصعوبة خاصة مع تردي الاوضاع الاقتصادية لموظفي البنوك. وتحت ستار جذب الاستثمارات الاجنبية واعتماد على مبدأ السرية المصرفية المتاحة، نجد ان الاوضاع كانت مناسبه جدا لتبييض الاموال القذرة، والتي يمكن بعد ذلك تحويلها الي خارج السودان بكل سهوله بعد اكتسابها الصبغة القانونية، وذلك في انتهاز واضح لضعف التعاون الدولي في مجال مكافحة غسيل الاموال.

تناول حسين محمد الدوري في دراسته بعنوان "غسيل الاموال: المفهوم – الأسباب – أسس واساليب المكافحة (دولياً وعربياً) 2008م" عن اسباب ظاهرة غسيل الأموال ولخصها فيما يلي:

1. **التجارة في المحرمات:**
   - تجارة المخدرات وتشكل 70% من الاموال القذرة.
   - وتجارة الرقيق الابيض.
   - اضافة الي نوادي القمار والدعارة برغم التحفظات لدى عدد من الدول والتشريعات عليها.
2. **الفساد الاداري:**
   - الرشاوي بأنواعها واساليبها للعاملين بالجهاز الاداري الحكومي.
   - العمولات التي تُدفع لتمرير بعض الصفقات والعقود مع مؤسسات القطاع الحكومي.
   - البيروقراطية، وتعقيدات الاجراءات الادارية والمالية في بعض النظم والأجهزة الحكومية تقود الي دفع الرشاوي والعمولات.
   - الحواجز الجمركية المعقدة، وما يترتب عليها من عمليات تحايل وافساد للعاملين بمؤسساتها.
3. **ارتفاع معدل الضرائب والرسوم وغياب اسس عدالة التوزيع للدخل القومي بشكل عام.**

تم تصميم مجموعه من اسئلة المقابلة الشخصية، وبعد ذلك تمت مقابلات شخصية الي مجموعه من الاشخاص الذين لهم علاقة باللجنة الوطنية مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وموظفين كبار من البنوك وقانونين من ذوي الصلة بقانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب. كما تصميم الاسئلة لعدد من المحاور وهي:

محاور المقابلة المقيدة:

- المحور الاول: الانظمة واللوائح لقوانين لمكافحة غسل الاموال في البلدين. وواقع الموظفين والعاملين في الهيئة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال السودانية.
- المحور الثاني: البنية التحتية التقنية المعلومات ***IT infrastructure*** للدولتين وواقع الحكومة الالكترونية في السودان.
- المحور الثالث: الاستراتيجيات والرقابة المصرفية لمكافحة غسل الاموال في السودان.

وسيتم تناول نتائج وخلاصة اسئلة المحاور على التوالي:

اولاً: المحور الاول: الانظمة واللوائح لقوانين لمكافحة غسل الاموال في السودان. وواقع الموظفين والعاملين في الهيئة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال السودانية:

© 2024 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

وقد افادوا المستوجبين في المقابلة الشخصية: بان قوانين ولوائح نظام مكافحة غسل الاموال تحتاج الي التحديث المستمر وذلك لمواكبة الاساليب الحديثة والمتطورة التي يتبعها المغسلين للأموال لتتستر على جرائمهم واموالهم القذرة، خاصة انهم العديد منهم يلجأ احيانا الي تحويل هذه الاموال الي اصول اخرى مثل شراء العقارات او الاسهم او سندات بطاقات الائتمان او انشاء محلات لبيع الذهب وبناء مطاعم وفنادق فاخرة، وغيرها من الاساليب التمويه.

يشير الباحثون هنا الي ضرورة الربط الشبكي والتكامل والربط بين قواعد البيانات على مستوى الدولة والتي يقوم على اساس ربط كل المعاملات الرسمية خاصة المعاملات البنكية برقم الهوية او الرقم الوطني للمواطنين ورقم الإقامة لغير المواطنين بحيث يظهر رقم الهوية في حالات الايداع والتحويلات للمحول والمحول اليه، بالإضافة الي ذلك الربط بين جميع المعاملات في الوزارات المختلفة في حالات التسجيل لاسم عمل او شركة او أي عمل تجاري ومبالغ الاموال التي تدار بواسطة هذه الشركات والمؤسسات. كما يري الباحثون ان هنالك فوائد اقتصادية عظيمة منها على سبيل المثال سرعة ودقة اجراءات التحصيل الضريبي من هذه الشركات والمؤسسات.

افاد المستوجبين على انه توجد العديد من اللوائح التنظيمية منصوص عليها في نظام مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب عند انشاء شركات جديدة، تلزمهم بإبراء الذمة المالية للمؤسسين وابراز ما يفيد بمصادر راس المال للشركة. ولكن تجابه ذلك العديد من المعوقات وهي صعوبة التحقق من دخل المؤسسين للشركة ومصادر دخلهم الفعلي الدقيق، وذلك بسبب ضعف الربط الشبكي والتكاملية في قواعد البيانات الرسمية، والتي اكد الباحثون علي اهميتها في الفقرة السابقة.

اقر المستوجبين بان اعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة غسل الاموال من المحتمل ان يتعرضوا للعديد من الضغوط مثل: الابتزاز أو التهديد أو الرشوة أو المحسوبية، خاصه مع عدم وجود قانون صريح وواضح يعمل على حمايتهم من الوقوع في ضغوط مجرمي غسيل الاموال. وهنا يؤكد الباحثون بضرورة سن قوانين تحمى اعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة غسل الاموال كما يرى الباحثون بانه من الضروري جدا توفير الرواتب المناسبة والامتيازات التي تكفل لهم التصدي دون ضغوط من اجل اكمال مهامه في المجال.

اتفق المستوجبين على ضرورة وجود عدد كافي من اعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة غسل الاموال من المختصين في مجال تقنية المعلومات وأمن وسرية المعلومات وغيرها من التخصصات ذات الصلة بالمعلوماتية والتي تمكنهم ببراعة من عملية متابعة ورصد كل النشاطات المشبوهة.

يرى الباحثون بضرورة تعيين العدد الكافي من المختصين في هذه المجالات المعلوماتية، وذلك لتوفير كل الادوات التقنية المناسبة لمكافحة غسل الاموال، كما يشددون على اهمية خضوعهم للتدريب الكافي داخلياً وخارجياً.

ثانياً: المحور الثاني: البنية التحتية التقنية المعلومات *IT infrastructure* ، وواقع الحكومة الالكترونية فى السودان:

مؤشر تطور الحكومة الالكترونية – ***e-Government Development Index (EGDI)***:

هو مؤشر يقيس ويعرض حالة تطور الحكومة الإلكترونية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة الي جانب تقييم أساليب وأنماط تطوير المواقع الالكترونية لهذه الحكومات. ويتضمن مؤشر تطوير الحكومة الالكترونية خصائص تتعلق بالأمور الرئيسية مثل النفاذ الشبكي، البنية التحتية والمستويات التعليمية ليعكس كيفية استخدام الدولة لتكنولوجيا المعلومات لتمكين التواصل والدعم للشعب وادماج قطاعاته. (تقرير صادر من هيئة الحكومة الرقمية السعودية، 2022)

يتم اصدار تقرير مسح الحكومة الالكترونية كل سنتين من قبل شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية التابعة لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. نشر التقرير لأول مرة في عام 2003 ، ويقيس التقرير 193 دولة عبر ثلاث محاور (مؤشر الخدمات الحكومية على الإنترنت والبنية التحتية للاتصالات ورأس المال البشري) باستخدام 9 مؤشرات. يوفر التقرير لصناع القرار أداة لتحديد نقاط القوة وفرص التحسين في الحكومة الإلكترونية وتوجيه سياسات واستراتيجيات الحكومة الإلكترونية.

واقع حكومة السودان الالكترونية من خلال مؤشر تطور الحكومة الالكترونية الصادر من الامم المتحدة في العام 2020م على النحو التالي: (المصدر: التقرير الصادر من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، 2020)

السودان الترتيب الدولي	مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية 2020م	مؤشر الخدمة عبر الانترنت	مؤشر البنية التحتية للاتصالات	مؤشر رأس المال البشري
194/170	***0.3154***	***0.3059***	***0.2844***	***0.3559***

من المصدر اعلاه تبين ضعف كبير وواضح في تطبيقات الحكومة الالكترونية بالسودان، كما ان مؤشر البنية التحتية للاتصالات (البنية التحتية التقنية) بالسودان يحتاج الي بذل مزيد من المجهودات للتقدم صعوداً في مؤشر تطوير الحكومة الالكترونية. وهذا ما أكده المستجوبين في افاداتهم بان البنية التحتية التقنية في السودان تحتاج الي تقوية حتى تساهم في عملية الربط الشبكي وتكامل قواعد البيانات لمكونات الحكومة الالكترونية.

افاد المستجوبين عند استفسارهم عن الاجراءات المتعلقة بالتحقق من هوية المواطن او المقيم عند فتح الحسابات البنكية واجراء العمليات المالية، بان عدم اجراء احصاء سكاني في السودان في السنوات الماضية ادى الي ان هنالك عدد ليس بالقليل من المواطنين او المقيمين خاصه في الولايات الطرفية لا يملكون ارقام وطنية، وبالتالي فان بعض العمليات البنكية قد تحدث فيها نوع من التجاوزات!.

افاد المستوجبين بانه لا توجد عملية متابعة آلية متزامنة من الهيئة الوطنية لمكافحة غسيل الاموال لجميع العمليات البنكية خاصة السحب والايداع التي تحدث بالبنوك وجميع فروع البنوك. وقد كنت الردود متفاوتة حول التساؤل حول العقوبات التي وردت في نظام مكافحة غسل الاموال هي مفعله؟ وما مدي ملائمتها مع حجم الجريمة هل هي مناسبة؟ ام تحتاج لعقوبات اكثر ردعاً؟ وهل المجتمع يشعر بهذه العقوبات وبالتالي يرتدع عن ارتكاب مثل هذه الجرائم؟ والاتفاق في ان جميع العقوبات تعتبر رادعة ولكن هنالك صعوبات في تطبيقها وتنفيذها، وذلك لأسباب متعددة، كما ان المجتمع يحتاج الي مزيد بالتوعية بمخاطر غسيل الاموال وبان المجتمع ايضا يمكن ان يلعب ادواراً متنوعة في مجال المكافحة، كما افاد المستوجبين ان غالبية المجتمع ليس له دراية عن بالعقوبات ونظام مكافحة غسيل الاموال.

ثالثاً: المحور الثالث: الاستراتيجيات والرقابة المصرفية لمكافحة غسل الاموال فى السودان:

أفاد المستوجبين في التساؤل حول " هل هنالك رقابه الكترونية متزامنة من البنك المركزي على جميع العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك المحلية؟ اذا كانت موجوده نرجو وصفها بدقة؟ واذا لم تكن موجوده أذكر المعوقات؟ ": فكانت افادتهم انها لا توجد رقابة الكترونية متزامنة من البنك المركزي على جميع البنوك المحلية وذلك بسبب معوقات متعلقة بالبنية التحتية التقنية وضعف شبكة الانترنت خاصة في الولايات الطرفية، وهذا الامر يأخر كثيراً في عمليات

© 2024 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

الاكتشاف المبكر لعمليات الغسيل للأموال وبالتالي سرعة اندماج الاموال القذرة في الدورة المالية المصرفية ويسرع في عملية تبييض تلك الاموال.

افاد المستوجبين بان موظفي البنوك يتلقون دورات تدريبية توعويه ومهنية حول مكافحة غسيل الأموال، ولكنها ليست بالقدر الكافي وتحتاج الي الاستمرارية لمواكبة الاساليب المتطورة التي يلجأ اليها المغسلين للأموال. وفي رد المستوجبين على تساؤل عن مدى الحماية التي يوفرها قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، لموظفي البنوك؟ من الوقوع ضحايا (الابتزاز أو التهديد أو الرشوة أو المحسوبية)؟ بان هنالك صعوبات تتعلق بتوفير الحماية القانونية والمادية لموظفين البنوك خاصة ان هنالك درجات متفاوتة في الفقر في السودان، الامر الذي قد يوقع البعض ضحايا لابتزاز او التهديد من مجرمي غسل الاموال، او الرشوة او بدوافع جهوية او محسوبية.

وفي رد المستوجبين خاصة من المصرفيين حول التساؤل: هل لدى موظف البنك الوعي الكافي بالآثار السلبية الناتجة من جريمة تبييض الاموال على الدورة الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية وما يترتب عليها من زعزعة للنظام المصرفي والمالي فيها: بان اغلبية المصرفيين يحتاجون الي مزيد من التوعية حول أخطار غسيل الاموال خاصة انهم يعملون

في أخطر واهم مرحلة من غسل الاموال وهي مرحلة الاندماج في الدورة المصرفية. كما افاد المستوجبين من المصرفيين حول السؤال الذي وجهه اليهم: ما مدي التزام البنوك بالتغاضي عن السرية المصرفية للعميل البنكي في حالة الشك في مصدر المال المُودع والتبليغ لدى الجهات المختصة بجرائم غسل الاموال، بانه في بعض الاحيان قد يفسر أي درجة من الشكوك حول مصدر الاموال لمصلحة العميل، مع وجود النصوص الواضحة في قانون مكافحة الاموال بضرورة التغاضي عن السرية المصرفية في حالة الشك في مصدر الاموال.

الذكاء الاصطناعي واستخداماته في مكافحة غسيل الاموال:

يمكن أن يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا هامًا في مكافحة غسيل الأموال، حيث يمكن استخدام التقنيات الذكية لتحليل البيانات مثل تقنيات تعلم الآلة وتقنيات التعلم العميق، في الكشف عن العمليات المصرفية المشبوهة في النشاطات المالية التي قد تشير إلى وجود عمليات غسل أموال.

يمكن ان تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي فيما يلي :

1. **تحليل البيانات (علم البيانات):** يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات المالية والاقتصادية والمصرفية للكشف عن أي أنماط غير عادية او مشبوهة في النشاطات المالية خاصة التحويلات المحلية والخارجية.
2. **التعرف على الأنماط (تقنية تعلم الآلة):** يمكن للذكاء الاصطناعي تُعلم الأنماط الاقتصادية والمالية المشبوهة والمرتبطة بالغسيل، الامر الذي يقود هذه التقنية لتحذير المؤسسات المالية لحظة الاشتباه في شبهة غسل الاموال.
3. **الكشف عن المعاملات المشبوهة (تقنية التعلم العميق)**: يمكن للذكاء الاصطناعي تحديد المعاملات المالية المشبوهة والمرتبطة بالغسيل، مما يتيح للمؤسسات المالية والمصرفية التحقق من المعاملات واتخاذ الإجراءات اللازمة.
4. **التعرف على العملاء (المستفيدين) خاصة المشبوهين:** يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل السجلات المالية والتعرف على العملاء المشبوهين والذين يتورطون في عمليات غسيل الاموال.

التوصيات والمقترحات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بالتالي:

1. ضرورة مراجعة قوانين مكافحة جرائم غسيل الاموال ونظام الهيئة الوطنية للمكافحة، سنوياً، مع ضرورة مراجعة العقوبات ومدى امكانية ردعها لمجرمي جرائم غسيل الاموال، ومتابعة تطبيقها مع طباعة نشرات لجهات الاختصاص بالمجرمين ونوع الجريمة والعقوبة التي تم تنفيذها، واعلان ذلك على وسائل الاعلام حتي لا يفكر الاخرون في ارتكاب هذه الجرائم.
2. توعية المجتمعات بمخاطر غسيل الاموال وما يترتب عليها من اثار سلبية في الجوانب السياسية والاقتصادية وخاصة الاجتماعية، لان ذلك يساهم في تقليل الوقوع في مثل هذه الجرائم بحسن نية، ويمكن ان تكون عملية التوعية في شكل دورات تدريبية مفتوحة مجانية، او برامج تلفزيونية او اذاعية أو عن طريق المقالات والاعمدة الصحفية، وغيرها التي من شانها توصيل المعرفة.
3. الاهتمام بالمصرفيين (موظفي البنوك) وتوعيتهم وتقديم الدعم المعنوي والمادي لهم، حتى لا يقعوا في براثن مجرمي جرائم غسيل الاموال، فيقعوا ضحايا لعمليات ابتزاز او رشاوي او تهديد او غير ذلك.
4. زيادة عدد المتخصصين في تقنية المعلومات من ضمن اعضاء الهيئة الوطنية لمكافحة غسيل الاموال، مع تدريبهم التدريب التقني الكافي داخلياً وخارجياً.
5. ضرورة التنسيق الكامل بين الهيئة الوطنية لمكافحة غسيل الاموال السودانية والامم المتحدة والانتربول وذلك بغرض المتابعة المستمرة للمستجدات في عمليات غسيل الاموال، ايضا التواصل بين الهيئة الوطنية لمكافحة غسيل الاموال السودانية والهيئات المناظرة لها في الدول الاخرى وذلك بغرض متابعة عمليات تبييض الاموال عبر الدول، بالإضافة الي تبادل المجرمين والخبرات بين هذه الهيئات.
6. ضرورة الاهتمام بتطور البنية التحتية التقنية في السودان، وباسعار مناسبة لتكون في متناول المؤسسات المالية من بنوك وشركات استثمارية وغيرها.
7. الاهتمام بالربط الشبكي وربط قواعد البيانات الرسمية، في الوزارات والمصالح مع البنوك المحلية والبنك المركزي والهيئة الوطنية لمكافحة غسيل الاموال.

© 2024 SCINAT
ISCI Academy Publishing.

قائمة المراجع

- حلمي، خالد سعد زغلول. (2015). مكافحة جرائم غسيل الأموال في التشريع المقارن. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مج 1, ع 1، 1 - 31 .
- الدوري، حسين محمد. (2008). غسيل الأموال: المفهوم - الأسباب - أسس و أساليب المكافحة (دوليا وعربيا).أعمال ندوات وملتقيات: الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 135 - 145 .
- إسماعيل، عمر مزيون عطية. (2019). غسيل الأموال الجريمة والآثار. مجلة مصر المعاصرة، مج 110 , ع 535 ، 267 - 332 .
- الشاهد، سمير. (2021). غسيل الأموال: آثاره وضوابط مكافحته. *مجلة دراسات مصرفية ومالية، ع 37* ، 41 - 83 .
- مزاهدية، رفيق حمادة. (2021). مكافحة جرائم غسيل الأموال في الجزائر: الواقع والحلول. مجلة حقول معرفية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مج 2, ع 3، 200 - 174 .
- نضال، سالمي. (2020). الدور الوقائي المخول للبنوك من أجل مكافحة جرائم تبييض الأموال. مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، مج 5, ع 2،227 - 256.
- فضل الله، كمال الامين (2018): دور البنوك في مكافحة ظاهرة غسيل الأموال واثرها على السرية المصرفية: دراسة قانونية مقارنة، مجلة جامعة الجزيرة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية، السودان، مجلد 9، العدد 2.
- شاهين، علي عبدالله (2009): الاستراتيجيات المصرفية لمكافحة عمليات غسيل الاموال وسبل تطويرها – دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، المجلد 17، العدد 2، ص 637-676.
- النور، أحمد يعقوب, المعشي، محمد علي(2011): أساسيات البحث العلمي ومناهجه، مكتبات الهندسة، جازان، السعودية.
- عيد، محمد فتحي (1999م): واقع الإرهاب في الوطن العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض.
- الشاذلي، فتوح عبد الله الشاذلي(1443هـ-2021م): جرائم التعزير المنظمة في المملكة العربية السعودية، مكتبة الرشد، الطبعة الخامسة، ص 515.
- شريط، محمد شريط (2010م): ظاهرة غسيل الأموال في الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير.
- أبوعلوان، سعد مأمون وآخرون(2021)، حوسبة النظام القضائي السوداني (التحديات، والمعوقات والحلول)، مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية - العدد الثالث.
- ابن منظور(711هـ)، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، 111/6.
- من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة 2014م – جمهورية السودان - (المادة (3).
- قانون مكافحة غسل الأموال (رقم 80) لسنة 2002م المعدل بالقانون (رقم 78) لسنة 2003م 2003/6/8م – جمهورية مصر العربية.
- ابن منظور(711هـ)، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، 36/5.
- تقرير صادر من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، بعنوان «مسح الحكومة الإلكترونية 2020 – الحكومة الالكترونية في عقد العمل من اجل التنمية المستدامة ***U N-EGV-TRN-20-FINAL*** ».
- تقرير صادر من هيئة الحكومة الرقمية السعودية، بعنوان «نبذة عن أداء المملكة في مؤشر الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية الصادر في 2022م » .

© 2024 SCINAT
ISCI Academy Publishing.